

٦- وتؤيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره (٨٦١) (الدورة ٢٤) المتخذ في ٢٦ تموز (يوليه) ١٩٦٢، كما تؤيد الطلب الوارد في الفقرة ٦ منه، بأن تعتمد الدول الاعضاء، ولاسيما تلك المرتبطة ارتباطا تاما بالبرامج العسكرية الراحنة او المتأثرة بها، الى ايلاء مزيد من الاهتمام للنواحي التفصيلية من النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح، والى اجراء ما يلزم من الدراسات بشأنها، بنية ونهج المعلومات والخطا والسياسات اللازمة لاجراء التعديلات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة في حالة تحقيق نزع السلاح، وفي المراحل المتعاقبة لتحقيق نزع السلاح العام الكامل، مع مراعاة الحاجات الخاصة للبلدان المتنامية؛

٧- وتطلب الى الامين العام ان يانع تحت تصرف الجمعية العامة في دورتها الثامنة عشرة التقرير المعد الدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عملا بقرار المجلس (٨٦١) (الدورة ٣٤)؛

٨- وتدعو الامين العام وحكومات البلدان المتنامية الى مضاعفة الجهود المبذولة لاقامة المشاريع السليمة الاعداد وتنفيذها، وكذلك الخطا الانمائية المتكاملة ذات الطابع القومي والاقليمي، كما جاء في قرار الجمعية العامة ١٧٥٨ (الدورة ١٦) المتخذ في ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١، الذي يمكن الاسراع في تنفيذه ضمن برنامج اقتصادي لنزع السلاح، حالما تتوفر الموارد الانمائية نتيجة عقد اتفاق لنزع السلاح العام الكامل الخاضع لرقابة دولية فعالة، وتطلب الى الامين العام تقديم تقريره الاولي عن هذه المسألة الى الجمعية العامة في الدورة مقبلة، وفي الدورة الثامنة عشرة ان امكن ذلك؛

٩- وتؤكد ان على الدول الاعضاء، ريثما يعقد اتفاق لنزع السلاح العام الكامل الخاضع لرقابة دولية فعالة، الاتراخي في جهودها المبذولة لمساعدة البلدان المتنامية، بل عليها الاسراع في تلك الجهود؛

الجلسة العامة ١١٩٧

١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢

القرار ١٨٣٨ (الدورة ١٧)

نمو السكان والانماء الاقتصادي

ان الجمعية العامة،

اذ ترى ان التقدم الاقتصادي والاجتماعي السريع في البلدان المتنامية يتوقف

بصورة خاصة على متدرة تلك البلدان على ان تؤمن لشعوبها التعليم ، والمستوى المعيشي المناسب ،  
وامكانية العمل المنتج ،

وان ترى كذلك ان الانماء الاقتصادي ونمو السكان وثيقا الترابطا ،

وان تدرك ان صحة الاسر ورفاهها هما على اعظم جانب من الازمية لغير لاسباب انسانية  
وانحة فحسب ، بل كذلك بالنسبة الى الانماء الاقتصادي والاجتماعي ، وان صحة الاسرة  
ورفاهها يقتضيان الاهتمام الخاص في المناطق التي يكون معدل نمو السكان فيها مرتفعا نسبيا ،

وان تدرك كذلك ان من شأن كل حكومة تقرير سياستها الخاصة وتهيئ برامج عملها الخاصة  
لمعالجة مشاكل السكان والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ،

وان تدرك الدول الاعضاء في الامم المتحدة والاعضاء في الوكالات المتخصصة بان  
زيادة السكان الفعلية خلال العقد الاخير ، كانت ، حسب نتائج التعداد  
الاخير ، كبيرة بصورة خاصة في كثير من البلدان ذات النمو القليل التقدم  
والدخل المنخفض ،

وان تدرك الدول الاعضاء بان من المنبسط ، عند بيان سياسة سياساتها  
الاقتصادية والاجتماعية ، ان تراعي احداث الوقائع المتعلقة بالعلاقة المتبادلة  
القائمة بين نمو السكان والانماء الاقتصادي والاجتماعي ، وبان في وسع مؤتمر  
السكان العالمي المقبل ومؤتمر السكان الاسيوي القاؤه جديد على اهمية هذه المشكلة ولاسيما  
بالنسبة الى البلدان المتنامية ،

وان تشير الى قرارها ١٢١٧ (الدورة ١٢) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٧ ،  
الذي دعت الجمعية العامة فيه الدول الاعضاء ولاسيما البلدان المتنامية ، الى ان  
تتبع عن كثب ويقدر الامكان العلاقة المتبادلة القائمة بين التغيرات الاقتصادية  
والتغيرات الديموغرافية ، والسبب فيه الى الامين العام كذاتة تنسيق نشطات  
الاسم المتحدة في الميدانين الديموغرافي والاقتصادي ،

وان تشير الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨٢٠ باء (الدورة ٣١) المتخذ  
في ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٦١ ، الذي يتضمن احكاما لمناعة الجهود الكفيلة بتوثيق  
التعداد الدولي في تقييم وتحليل واستخدام نتائج تعداد السكان  
والبيانات المتعلقة به ، ولاسيما في البلدان ذات النمو القليل التقدم ، والذي

والذي يدرس المجلس فيه الى الامين العام استنقضاء امكانيات زيادة اموال المساعدة التقنية  
للمساعدة الحكومات التي تطلبها لاعتماد البرامج الدائمة للأبحاث الديموغرافية ،

وإذ تدرك لديهم اجراء الدراسات والابحاث الانثوية لسداد ثغرات المعرفة  
الرائدة لاسباب الاتجاهات الديموغرافية ونتائجها ، ولاسيما في البلدان ذات  
النمو والتلويح التقدم ،

وإذ تدرك كذلك ان نقل جماعات قومية كبيرة الى بلدان اخرى قد  
يشير صعوبات اثنية وسياسية وعاطفية واقتصادية ،

١- تحيط علما مع التقرير بتقرير الامين العام الذي وضعه عن التدابير المقترحة  
للمتحدة الامم المتحدة الانمائي(١) ، والذي اشار فيه الى عدة امور منها العساقلة  
المتبادلة القائمة بين نمو السكان وبين الانماء الاقتصادي والاجتماعي ؛

٢- وتعرب عن تقديرها للاعمال التي تناولت مشاكل السكان والتي جرى تنفيذها  
حتى الآن بارشاد لجنة السكان ؛

٣- وتطالب الى الامين العام ان يجرى ، لدى حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة  
والاعضاء في الوكالات المتخصصة ، تحقيقا بشأن المشاكل الخاصة التي تواجهها نتيجة  
التفاعل المتبادل بين الانماء الاقتصادي والتغيرات الديموغرافية ؛

٤- وتوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بأن يعتمد ، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة  
واللجان الاقتصادية الاقليمية ولجنة السكان ، ومع مراعاة نتائج التحقيقات المشار اليه في الفقرة  
٣ اعلاه ، الى مضاعفة دراساته وابحاثه عن العلاقة المتبادلة القائمة بين النمو الديموغرافي  
والانماء الاقتصادي والاجتماعي ، مع الاشارة بصورة خاصة الى حاجات البلدان المتنامية  
الى الاستثمار في المرافق الصحية والتعليمية ضمن نطاق برامجها الانمائية العامة ؛

٥- وتوصي كذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يسلّم الجمعية العامة  
بالنتائج التي يسلّم اليها ، في موعد لا يتجاوز الدورة التاسعة عشرة ؛

٦- وتؤيد وجهة نظر لجنة السكان (٢) ، بأن على الامم المتحدة تشجيع ومساعدة

(١) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : ٦٢ / ٢ / ب / ٢

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق

رقم ٣ (م ١ / ١ / ٣٤٥) ، النسخة ١٩٥١

الحكومات ، ولاسيما حكومات البلدان ذات النمو القليل التقدم ، على نييل البيئات الاساسية واجراء الدراسات الرئيسية للنواحي الديموغرافية وكذلك لنواحي الاخرى من مشاكل انماها الاقتصادى والاجتماعي ؛

٧- وتوصي بأن يوجه مؤتمر السكان العالمي الثاني اهتماما خاصا الى العلاقة المتبادلة القائمة بين النمو الديموغرافي وبين الانماء الاقتصادى والاجتماعي ، ولاسيما في البلدان ذات النمو القليل النمو ، وبأن تبذل الجهود اللازمة لتأمين اشتراط خبراء تلك البلدان في المؤتمر على اتم وجه ممكن .

الجلسة العامة ١١٦٧

٨ (كانون الاول، ديسمبر) ١٩٦٢

\*

\* \*

#### ملاحظة

برامج الامم المتحدة للتعاون التقني  
(البند ٤١)

أقرت الجمعية العامة في جلستها العامة رقم ١١٦٧ المعقودة في ٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، توصية اللجنة الثانية الواردة في تقريرها<sup>(١)</sup> ، باحالة مشروع القرار ، المقدم من بوليفيا والنيجر<sup>(٢)</sup> ، الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته المستأنفة الرابعة والثلاثين ، لاتخاذ التدبير اللازم ، بماضي ذلك احالته الى لجنة المساعدة التقنية .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة عشرة ، المرفقات ، البنود ١٢ و ٤٠

و ٤١ و ٧٨ من جدول الاعمال ، الوثيقة E/٥٣٦٠ ، النبذة ٢٦ .

(٢) المرجع الاخير ، الوثيقة E/٥٣٦٠/٢ م ت ٧١٦ والاشارة ١ .